او التسلسل لا اول لها او لم ينته التقدير وكلاهما مستحيل لا يعقل
وقد اتضح ان تقدير هذه الصفات الاربعة جايزة يستلزم حدوثها
يستلزم استحالة وجودها وانما استحال وجودها لانه لزم ان لا
يوجد حادثة من الحوادث فتعين اذن وجوب وجودها وانها لا تقبل
العدم ولا التغيير ازلا ولا ابدا وان الحوادث كما شهدت شهادة قطعية
بوجودها شهدت كذلك بوجوبها وجودها واما المطلب الثا
لث وهو وجوب عموم التعلق المتعلق منها فيجب ان تتعلق القدرة والارا
دة بجميع الممكنات ويجب ان يتعلق العلم بجميع الواجبات والجايزا
ت والمستحيلات فانه لو اختص تعلق واحدة من هذه الصفات ببعض
ما تصلح له دون بعض او يخص بعضها بارادته دون بعض او يعلم بعض
المعلومات دون بعض لزم ان يكون ذلك المختص جايزا لا واجبا فيلزم
ان يكون الافتقار الى المخصص اختصاصه ببعض الجايزات جايزا يصح عدمه
الكمالمم عدمه في مثل الممكن الذي لم يتعلق به يصح عدمه اصلا فيما
تعلق به اذ لا فرق بين الممكنات افتقارا او تعلقا وابهم مثل هذا في
الارادة الخاصة والعلم الخاص واذا لزم الجواز في الصفة المختص تعلقها
لزم حدوثها وافتقارها الى الفاعل المخصص لها بالوجود لقيام الم
لمتعلق الخاص دون غيره واذا لزم حدوثها لزم حدوث الذات او
التسلسل على ما سبق في المطلب الثاني واما المطلب الرا
بع وهو وجوب الوحدة لكل واحدة من هذه الصفات الاربع فيقدر
تعالى على جميع الممكنات ويخصصها بقدرة واحدة وارادة واحدة

لا بقدر وارادات

٢٧

لا بقدر وارادات ويعلم جميع المعلومات بعلم واحد لا بعلوم بدليل و
جوه احدها انه لو تعددت الصفة في حقه تعالى لزم اجتما
ع المثلين وتحصيل الحاصل لان القدرة الواحدة والارادة الواحدة والعلم
الواحد يجب عموم تعلق كل منها فيما يصلح له لما عرفت في المطلب الثالث
فلو وجدت قدرة ثانية لوجب لها من عموم التعلق ما وجب للاولى وكذا
لو وجدت ارادة ثانية او علم ثان واذا كانت الحقيقة متحدة والمحل متحدا
والمتعلق متحدا لزم اجتماع المثلين وتحصيل الحاصل ضرورة الثاني لو تعد
دت الصفة فاما ان تتعدد بعدد التعلق فتتعدد القدرة مثلا بعدد الممكنات
وكذا الارادة ويتعدد العلم بعدد المعلومات او تتعدد بعدد دون ذلك
والاول يلزم عليه دخول ما لا نهاية له عددا في الوجود والافتقار الى
المخصص لان كل واحدة من الصفات تصلح ان تتعلق بما يتعلق به الاخرى
فاختصاصها بما اختصت به يلزم الافتقار الى الفاعل المخصص
وذلك يستلزم حدوثها وهو محال والثاني يستلزم الافتقار الى المخصص
باعتبار العدد الخاص لجواز ان يكون العدد اقل او اكثر وباعتبار اختصا
ص كل صفة بمتعلق مع جواز ان يتعلق بغيره الثالث لو تعددت الصفات
الازلية لزم التمانع في تعدد القدرة والارادة حسب ما لزمه في
تعدد الاله سواء بسواء فيلزم العجز عن الايجاد كما سبق واذا
لزمت الوحدة في القدرة والارادة لزمت الوحدة في سائر الصفات
اذ قبول الذات لها بنسبة لا يختلف هذا ما يتعلق بالقسم الاول
من صفات المعاني وهو الذي تعرض له المولف هنا واما القسم الثاني
وهو

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)